في رسالة وجهها إلى أمناء عموم أحزاب (اللقاء المشترك) الممثلة في مجلس النواب

المؤتمر: الانتخابات أصبحت في طور التنفيذ الدستوري والقانوني ولم تعد موضوعاً للحوار

نحمل أحزاب المشترك الممثلة في مجلس النواب مسؤولية وصول الحوار إلى طريق مسدود بسبب مواقفهم السلبية السابقة

دعا (المؤتمر) الشعبي العام أحزاب (المشترك) الممثلة في مجلس النواب إلىمراجعة مواقفهم بعيداً عن أسلوب المناكفة واللحاق بركب المشاركة الايجابية في العملية الانتخابية والتفاعل مع النهج الديمقراطي وتعزيز المسيرة التنموية وعدم التفريط بمصلحة الوطن العليا.

وأكد المؤتمر في رسالة كان وجهها إلى أمناء عموم أحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب أن الشعب اليمني بكل شرائحه وفئاته ونخبه السياسية والاجتماعية ماض باتجاه ممارسة حقه الانتخابي الديمقراطي في السابع والعشرين من ابريل 2011م ليعبر عن خياراته من خلال الصندوق بكل ثقة وجدارة، بعد أن خاض عدداً من التجارب الانتخابية الديمقراطية الناجحة نيابية، محلية، رئاسية الأمر الذي سيدفعه للمشاركة في الانتخابات القادمة بعزيمة وإصرار.

وقال المؤتمر في رسالته: إن الانتخابات النيابية هي في صدارة القضايا والاستحقاقات الشعبية، استناداً إلى المواعيد الدستورية والقانونية، وباعتبارها أيضاً استحقاقاً شعبياً دستورياً، غير قابل للتأجيل أو الاحتكار، أو التصرف به خارج المصلحة الوطنية العليا.

وجدد التأكيد على أن الاستعدادات للعملية الانتخابية كاستحقاق دستوري لم تعد موضوعاً للحوار بل أصبحت اليوم في طور التنفيذ الدستوري والقانوني، بعد أن نهض بها مجلس النواب والمؤسسات الدستورية والقانونية، بما تملي عليها مسؤوليتها سواءً كان ذلك في العملية الانتخابية، أو الإصلاحات الدستورية، إنطلاقاً من المادة (158) من الدستور، التي خولت مجلس النواب طلب التعديلات الدستورية.

وحمل المؤتمر الشعبي العام أحزاب المشترك الممثلة في مجلس النواب مسؤولية إفشال الحوار وقال إن مواقفهم السلبية السابقة قد أوصلت الحوار إلى طريق مسدود وضيّعت الفرص وأهدرت الوقت الذي كان متاحاً لانجاز ما كان الطرفان بصدد مناقشته.

وخاطبت الرسالة أمناء أحزاب المشترك الممثلة في البرلمان : إن الإصرار على الوقوف في ذات المربع إنما يكرس تعنتكم السياسي الذي لا يتسق مع الفرص والمبادرات الجادة التي تقدمنا بها من باب الحرص على الشراكة الوطنية، وتسيير سفينة الوطن التي تقلنا جميعاً إلى بر الأمان تحت راية الوحدة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي، ومن ذلك الاستعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية لما بعد الانتخابات بغض النظر عن نتائجها، وذلك استشعاراً منا بمسئوليتنا الوطنية والحرص على تجنيب الوطن أي منزلق نحو الفوضى والفتنة.

(14أكتوبر) تنشر نص الرسالة:

الأخوة : أمناء عموم أحزاب (اللقاء المشترك) الممثلة في مجلس النواب المحترمون

بعد التحية..

تلقى المؤتمر الشعبي العام ردكم على العرض الذي قدمه إليكم الفريق المشكل من الاجتماع الموسع لقيادة المؤتمر الشعبي العام الذي عُقد يوم الأربعاء الموافق 29 ديسمبر 2010م.

يؤسفنا أن نقول لكم أن ردكم لم يكن متفاعلاً بإيجابية مع الدعوة التي قدمت لكم، بل لم يرق إلى مستوى المسئولية الوطنية الجادة التي كنا ننتظرها وينتظرها الوطن منكم، إذ بدا واضحاً أنكم ما تزالون تراوحون في محيط المقولات والطروحات التي حكمت تصرفاتكم، فكانت سبباً رئيسياً في تعكير جو الحوار وإعاقة مساره وتشويش رؤية المشترك في التعامل مع قضية الوطن والمواطن، إذ لم تسمح له بالنظر بموضوعية وتجرد إلى ما حوله من المتغيرات والمستجدات ، متناسين أن الشراكة الوطنية المسئولة والجادة التي ننتظرها وينتظرها الوطن أيضاً منكم لا بد وأن تستند على أساس من المرجعيات الدستورية والقانونية والمؤسسية، لا أن تظل حبيسة الأفكار الانقلابية المراهنة على الأزمات وإثارة «الفوضى» والهروب من الاستحقاقات الديمقراطية للشعب والوطن، «تحت وهم المساومة التاريخية» في ظرف نحن بأمس الحاجة إلى ترسيخ حجة الدستور وقوة القانون وشرعية المؤسسات الدستورية.

ومن البديهي التأكيد على أن تطوير وترسيخ العمل والممارسة الديمقراطية مرتبط بمدى التمسك بالقواعد والأسس الدستورية والقانونية والمرجعية المؤسسية، وان العمل خارج الدستور والقانون والمؤسسات هو الذي سيُقوّض الأمن والاستقرار، ويصادر الحريات والمكتسبات الوطنية، والمنجزات التاريخية العظيمة، وهذا ما ترمي إليه «الفوضى» ويخطط له أعداء الوطن.

فحماية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية والمكتسبات الوطنية مرهون بتمسكنا جميعاً أحزاباً وأفراداً بالدستور والقانون، وبالعمل المؤسسي، وليس بالاستناد إلى الرغبات والمصالح الحزبية والفئوية والفردية، خارج الأطر الدستورية والقانونية، وبالدعوة إلى إشاعة الفوضى والتحريض على مؤسسات الدولة والانقلاب المبرمج على الدستور ومحاولات الاحتيال على الاستحقاقات الدستورية والديمقراطية.

لا شك بأن الانتخابات النيابية هي في صدارة القضايا والاستحقاقات الشعبية، استناداً إلى المواعيد الدستورية والقانونية، وباعتبارها أيضاً استحقاقاً شعبياً دستورياً، غير قابل للتأجيل أو الاحتكار، أو التصرف به خارج المصلحة الوطنية العليا، وهي الوسيلة المثلى للتداول السلمي للسلطة، ولتمثيل الشعب ومشاركته في صياغة القرار السياسي والتنموي، كما أن التمسك الجاد بخيار الديمقراطية والثوابت الوطنية العامة هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو الضمانة الأكيدة للحفاظ على مكتسبات ثورة 26 سبتمبر – 14 أكتوبر ووحدته المباركة في 22 مايو 1990م التي ناضل شعبنا العظيم وضحى بكل غالٍ ونفيس من أجل نصرتها وحمايتها، وإذا كانت مواقفكم السلبية السابقة قد أوصلت الحوار إلى طريق مسدود وضيعت الفرص وأهدرت الوقت الذي كان متاحاً لانجاز ما كنا بصدد مناقشته، فإن الإصرار على الوقوف في ذات المربع إنما يكرس تعنتكم السياسي الذي لا يتسق مع الفرص والمبادرات الجادة التي تقدمنا بها من باب الحرص على الشراكة الوطنية، وتسيير سفينة الوطن التي تقلنا جميعاً إلى بر الأمان تحت راية الوحدة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي، ومن ذلك الاستعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية لتسير الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية لما بعد الانتخابات بغض النظر عن نتائجها، وذلك استشعاراً منا بمسئوليتنا الوطنية والحرص على تجنيب الوطن أي منزلق نحو الفوضى والفتنة.

وبالرغم من الموقف السلبي الذي طغى على فحوى ردكم، إلا أننا في المؤتمر الشعبي العام نؤكد من جديد على مواقفنا الثابتة والمبدئية من الحوار كقيمة حضارية ووسيلة سياسية للنهوض بقضايا الوطن، وسنظل نمد أيدينا لكل القوى الوطنية باتجاه الشراكة في البناء والتنمية وترسيخ قاعدة الحوار السلمي الديمقراطي داخل الساحة اليمنية تحت سقف الدستور والقانون والمؤسسات الديمقراطية.

أما ما يتعلق بالعملية الانتخابية كاستحقاق دستوري، فأنتم تدركون أنها لم تعد موضوعاً للحوار بل أصبحت اليوم في طور التنفيذ الدستوري والقانوني، بعد أن نهض بها مجلس النواب والمؤسسات الدستورية والقانونية، بما تملي عليها مسؤوليتها سواءً كان ذلك في العملية الانتخابية، أو الإصلاحات الدستورية، إنطلاقاً من المادة (158) من الدستور، التي خولت مجلس النواب بطلب التعديلات الدستورية.

وفي ضوء ذلك وبعد التداول الديمقراطي، أقر مجلس النواب اتجاهات مشروع التعديلات الذي تضمن جملة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والدستورية والقانونية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديث وتطوير النظام السياسي الوطني وكافة مكوناته ومؤسساته على طريق استكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة، الأمر الذي دفعنا إلى دعوتكم حينذاك للمشاركة في مناقشة تلك التعديلات والتي نتوخى من خلالها ما يلي:-

أولاً: إحداث إصلاح دستوري على درجة عالية من الأهمية يتمثل في تطوير بنية السلطة التشريعية وجعلها مكونة من مجلسين هما: مجلس النواب، ومجلس الشورى، الذي ينتخب أعضاؤه بالتساوي بين المحافظات، بدلاً من الاعتماد فقط على غرفة واحدة، وهو تطوير لا يستجيب فقد لضرورات التطور الدستوري الداخلي، بل ويستجيب كذلك لاتجاه عالمي شهدته الكثير من بلدان العالم التي أصبحت تأخذ بما يعرف بنظام الغرفتين.

ثانياً: الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات في المحافظات والمديريات، وهو ما يتيح إمكانيات أكبر وصلاحيات أوسع لهيئات الحكم المحلي المنتخبة، في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية المنشودة، وتطوير الخدمات التي تتطلبها الحياة اليومية للموطنين، إلى غير ذلك من المهام التي يتضمنها التطبيق السليم للامركزية الإدارية والمالية، وبحيث تحتفظ هيئات الدولة المركزية بمهام التخطيط والإشراف والرقابة، وتخضع كافة الموارد المالية للحكم المحلي، ما عدا الضرائب والموارد والعائدات السيادية.

ثالثاً: التطبيق العملي لمبدأ تمكين المرأة في كافة المجالات بدءاً من تعزيز مشاركتها في عضوية السلطة التشريعية بعدد لا يقل عن (44) مقعداً من أجل ضمان انعكاس هذا التمكين في كافة التشريعات وفي جميع الحقوق التي تستحقها النساء، شقائق الرجال وفقاً لأحكما الدستور والشريعة الإسلامية الغراء، والتزاماً بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي قامت بلادنا بتوقيع عدد منها في سياق تمكين المرأة وتوسيع مشاركاتها السياسية وبما يتوافق مع أهمية دورها ومكانتها في المجتمع اليمني الحديث الناهض، والتزاماً بما وعد به المؤتمر الشعبي العام في برنامجه الانتخابي بتخصيص نسبة 15 ٪ للمرأة في المقاعد التمثيلية.

رابعاً: إجراء تعديل ضروري في مدة رئاسة الجمهورية وإنقاصها من 7 سنوات إلى 5 سنوات، في سياق مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال التأكيد على إجراء الانتخابات الرئاسية التنافسية مرة كل خمس سنوات.

وإزاء هذه الحزمة والمصوغات والدوافع التي من شأنها تفعيل وتطوير العمل السياسي وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية، نضعكم من جديد أمام مسئولية المشاركة الايجابية في النقاش وإثراء تلك التعديلات التي ستصبح موضوعاً للنقاش العام، مجددين ومؤكدين تمسكنا بالحوار المبدئي الجاد والصادق باعتباره قيمة أخلاقية وسياسية من ناحية، ووسيلة فضلى للتعامل مع قضايا الخلاف بين شركاء الحياة السياسية من ناحية أخرى، لا يستثنى منه أحد يؤمن بالجمهورية نظاماً، وبالوحدة قدراً ومصيراً وبالديمقراطية نهجاً ووسيلة.

وإنطلاقاً من هذه القناعة ندعوكم مراجعة مواقفكم بعيداً عن أسلوب المناكفة والتفنن بكيل الاتهامات وإصدار الأحكام الجزافية كذرائع للتنصل عن مشاركتكم في التعديلات الدستورية وتوجيه ممثليكم في مجلس النواب كي يشاركوا في مناقشة التعديلات خلال ما تبقى من الفترة الدستورية لمجلس النواب، وذلك قبل الاستفتاء الشعبي عليها، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نؤكد أن الحوار والتوافق داخل الساحة لا يمكن أن يكون مدخلاً لتجاوز المرجعية الدستورية والقانونية، وجعل قاعدة الوفاق والتوافق في كل ما نفعله بديلاً لها، بل ينبغي أن تكون وسيلة لتأكيد احترامنا لهذه المؤسسات والتعامل معها وفقاً لأولويات وحاجات وطننا وشعبنا، وليس استجابة وتناغماً مع الرغبات الذاتية لكائن من كان، أو تلبية لأية إملاءات متقاطعة مع إرادة شعبنا ومصالحه الوطنية العليا، مقدرين كل جهود أشقاء وأصدقاء اليمن في إسناد تجربتنا الديمقراطية والتنموية.

ومما لا شك فيه أنكم تدركون قبل غيركم أن دعوتنا لمشاركتكم في مناقشات مشروع التعديلات الدستورية والتوافق حولها خلال ما تبقى من الفترة الدستورية لمجلس النواب، لا تعني العودة إلى ما قبل صدور التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات، وإقرار اللجنة العليا لشئون الانتخابات والاستفتاء وإعلان مواصلة الإعداد للانتخابات في موعدها المحدد، بل تعني فتح صفحة جديدة مفعمة بالثقة لنتمكن من جعل قاعدة الوفاق والاتفاق سنداً ايجابياً راسخاً للشرعية الدستورية ورافعة نوعية لحماية الثوابت الوطنية العامة وحماية الأمن والاستقرار وتوسيع ساحة الشراكة الوطنية وتغليب مصلحة الوطن العليا على ما سواها.

ولا شك أيضاً في أنكم اليوم تدركون أن قبول التمديد لمجلس النواب وتأجيل الانتخابات جاء مراعاة للمصلحة الوطنية وبطلب من قادة المشترك وإصرار من جانبهم، وحرصاً من المؤتمر على إتاحة الفرصة للأحزاب والقوى السياسية للحوار حول القضايا لتي كانت مطروحة للنقاش في حينه، مما يجعلنا اليوم نؤكد أنكم قد ضيعتم فرصة تاريخية فأوصلتم الحوار إلى طريق مسدود وانقلبتم على كافة الاتفاقات وفي مقدمتها اتفاق فبراير 2009م، وهو ما يجعلنا نؤكد أنه لم يعد مقبولاً الدخول في أي اتفاقات أخرى من شأنها تأجيل الانتخابات، وأن تشكيل اللجنة العليا لشئون الانتخابات والاستفتاء من قضاة جاء تنفيذاً لما تضمنه اتفاق المبادئ بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب عام 2006م، بعد أن تنصلت أحزاب المشترك عن الوفاء بالتزاماتها مغطية موقفها بكيل التهم للآخرين والدفع الأمور نحو صفحة الفراغ الدستوري غير مكترثة بما سيترتب على هذا الفراغ من كوارث لا قدر الله.

بعد هذه الملاحظات نأمل أن تتجاوزوا المربعات التي وضعتم أنفسكم فيها خارج سياق الأحداث والتطورات، وأن تلحقوا بركب المشاركة الايجابية في العملية الانتخابية والتفاعل مع النهج الديمقراطي وتعزيز المسيرة التنموية وعدم التفريط بمصلحة الوطن العليا، والأخذ بعين الاعتبار بأن الشعب اليمني بكل شرائحه وفئاته ونخبه السياسية والاجتماعية ماض باتجاه ممارسة حقه الانتخابي الديمقراطي في السابع والعشرين من ابريل 2011م ليعبر عن خياراته من خلال الصندوق بكل ثقة وجدارة، بعد أن خاض عدداً من التجارب الانتخابية الديمقراطية الناجحة نيابية، محلية، رئاسية الأمر الذي سيدفعه للمشاركة في الانتخابات القادمة بعزيمة وإصرار.

الفريق المشكل من الاجتماع الموسع لقيادات المؤتمر الشعبي العام

صنعاء – 2011/1/12م

رسالة من ابنة الوطن الموحد

منى المجيدي

يتهمونا بالهمجية ويصفون حكامنا بالدكتاتوريين الفاسدين هؤلاء من يقومون بإشعال نار الفتنة بين أبناء شعبنا الغالي، ناسين من قاموا بأبشع الجرائم والمجازر أثناء حكمهم في الماضي وبأنهم هم الذين نشروا الخوف والرعب بين أبناء الوطن في الجنوب قبل الوحدة.

يعلمون هذا ويصفون أبناء اليمن وحكامه بالمرتزقة والوحوش الكاسرة التي احتلت الأرضهم بأنيابها الشرسة كما يدعون..

كل هذا وينادون على ألسنتهم باسم الشعب اليمني الواحد وراء شعارات زائفة يرددونها على ألسنتهم الكاذبة وهم يخفون نواياهم الخبيثة التي تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية وأطماع وأحقاد على أرضنا الطيبة.

ينادون باسم شعبنا ناسين ومتناسين بأن شعبنا الأبي هو من سعى إلى الوحدة وهو من خلف وراءه شهداء من أجل تحقيقها وهو من رفض التفرقة والتمزيق الاستعماري والإمامي وكسر الحواجز وحطم الموانع لتوحيد أرض اليمن الغالي أرضاً وشعباً وإنساناً.

ينادون إلى التحرير والتفريق باسم شعبي الرافض لكل كلمة وكل فكرة تدعو إلى ذلك.

يدعون إلى ذلك يتهمون كل يمني يقول لا .. بأنه عميل ومجرم وهم ليسوا سوى عصبة من الجرذان التي هربت من ديارها إلى المجاري القذرة لتعود الآن لتنشر وباءها في وطننا الغالي الذي رفضهم في الماضي كونه لا يحب أن يعيش فيه وعلى أرضه الطاهرة جرذان قذرة.

هم ينادون إلى التفرقة والتمزيق ويتلونون كالحرباء تحت شعارات ومسميات كاذبة يخدعون بها أنفسهم.

وأنا أرد عليهم وأقول لهم ولكل من تسول له نفسه العبث على أرضي وتفريق وتمزيق شعبي هيهات أن تزرعوا ريح الفتنة من جديد..

هيهات أن تستطيعوا محو أمجاد ومنجزات أبناء اليمن الواحد وأن تفرقوه من جديد.

هيهات أن تقدروا إخماد إرادة شعب عاش وسيعيش تحت ظلال الوحدة المباركة..

لأن اليمن واحد وشعبه واحد وأرضه واحدة منذ القدم ومنذ أن كتب التاريخ في سجلاته عنه.

فاليمن واحد وسيظل واحداً سواء رضيتم أم لم ترضوا يا من تسعون إلى تشطير وتقسيم أرضي الغالية..

قد تقولون عني عميلة ومنافقة وقد تقولون ما هو أكثر من هذا ولكن أنا لا يهمني ما تقولون لأني لست إلا فتاة يمنية، هويتي يمنية فصيلة دمي يمنية نبضات قلبي يمنية وكل شيء في جسدي يدل على أني يمنية، أحب وطني وأحب أن أراه كما عهدت نفسي موحداً تحت راية واحدة هي راية السلام والأمان والمحبة والإخاء.

فأنا لا أريد أن أعيش تحت ظلال الخوف والرعب من جديد كما عشته أنا وأهلي في الماضي القديم، الجديد بالتحديد في عامي 1986م و 1994م وإنما أريد أن أعيش في وطني الغالي بأمان واطمئنان وطني الموحد أرضاً وشعباً وإنساناً وطني اليمن.

وفي الأخير أنادي كل وطني شرب وأكل وتربى على أرض اليمن الحبيبة أن يقول لكل من يريد الحرب والتفرقة والهلاك لوطني (لا) لا للتفرقة و (نعم) نعم للوحدة ينادي وبكل صوته فليس هناك أعظم وأجمل من أن تكون بلادي اليمن موحدة طيبة.

فنحن أجيال الوحدة ونحن من صنع الوحدة وآباؤنا من دفعوا أرواحهم ودماءهم من أجل تحقيقها. وسنظل أبناءها وسنظل ندافع عنها ونحافظ عليها مادام قلبنا ينبض إلى الأبد.

ابنة الوطن الموحد / منى المجيدي

اختتام ورشة إعداد إستراتيجية وطنية لقطاع الثروة السمكية

عدن / سبأ:
تصوير / محمد عوض:

دعا وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان المشاركين في أعمال الورشة التشاورية الأولى الخاصة بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السمكي إلى ضرورة استيعاب قاعدة البيانات والمعلومات السمكية ضمن الإستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي.

واعتبر الوزير شملان البيانات والمعلومات ركيزة أساسية لتصحيح وتحسين أوضاع القطاع السمكي.. مبينا أن الوزارة بصدد استكمال مشروع المعلومات السمكية الذي سيسهم في ضبط الأنشطة السمكية بشكل خاص وإيجاد المعلومات والبيانات الدقيقة التي ستمكن الوزارة من اتخاذ القرارات الصائبة في تعظيم دور القطاع السمكي في التنمية الاقتصادية وزيادة مساهمته في الناتج القومي لليمن.

ولفت إلى انه تم تدريب عدد من الكوادر المتخصصة في القطاع السمكي في مجالات الكمبيوتر وإدارة نظم المعلومات لمساعدتهم في إدارة مركز المعلومات لإيجاد قاعدة البيانات والمعلومات الصحيحة للقطاع السمكي.

وحث شملان المشاركين على ضرورة الخروج برؤى وتوصيات تعكس الهموم والصعوبات التي تحد من تطور القطاع السمكي وإيجاد الحلول والمخارج اللازمة لتجاوز تلك العقبات..منوها بالهدف الرئيسي من عقد هذه الورشة المتمثل بالخروج بإستراتيجية حقيقية تساعد في تطوير القطاع السمكي ليسهم بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية .

ونوه وزير الثروة السمكية بالدعم والمساعدة التي تقدمها الجهات المانحة على رأسها البنك الدولي والاتحاد الأوربي والبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة على دعمهم المتواصل للقطاع السمكي في اليمن.

وكانت الورشة التي نظمتها وزارة الثروة السمكية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ناقشت على مدى يومين الجوانب المتعلقة بإعداد الإستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي ونقاط الضعف التي تعيق هذا القطاع وإمكانية تقوية الفرص المتاحة لتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى استعراض الحلول المناسبة لخلق فرص عمل تساهم في التنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر مع ضمان الاستدامة.

من جانب آخر ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظه عدن برئاسة وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان المشاريع والمكونات السمكية التي سيتم تنفيذها خلال العام الجاري ضمن مشروع إدارة المصائد السمكية بكلفه 8 ملايين دولار.

وفي الاجتماع استعرض مدير عام المشروع الأسماك الخامس الدكتور عمر عوض صبيح تقريرا عن مستوى الانجاز في المشروع التي بلغت حتى نهاية عام 2010م نسبة 85 بالمائة بقيمة إجمالية بلغت 24 مليون دولار.

وبين انه تم الاستفادة من تلك المبالغ في هيكلة القطاع السمكي وإعادة تأهيل الموانئ السمكية وإنشاء تسهيلات على طول الشريط الساحلى بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات السمكية وتطوير أنظمة المعلومات ودعم قدرات الجمعيات السمكية وتدريب الصيادين .

كما أكد وزير الثروة السمكية انه سيتم خلال العام الحالى استكمال المشروع.. مبينا انه سيتم التنسيق مع الجهات المانحة في تخصيص المزيد من الدعم لاستكمال البنية التحتية للقطاع السمكي .

وحث الوزير إدارة المشروع على سرعة تنفيد بقيه التسهيلات المتفق عليها ضمن المشروع والمتمثلة في إنشاء عدد من ساحات الحراج والمشاريع الخدماتيه كالطرق الفرعية المؤدية إلى قرى الصيادين بالإضافة إلى توفير مصادر دخل للمرأة الساحلية .

حضر الاجتماع رئيس لجنة الزراعة والأسماك بمجلس الشورى عبدالله المجاهد ومدير عام المؤسسة العامة للخدمات السمكية فرع عدن عبدالله الرعد وعدد من المختصين في المشروع.